

Document: EB 2020/130/R.35
Agenda: 9(f)
Date: 11 August 2020
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تحديث عام 2020 لمنهجية تحديد موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرعجون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Alvaro Lario

نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين الماليين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2403
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثلاثون بعد المائة
روما، 8-11 سبتمبر/أيلول 2020

للاستعراض

المحتويات

ii	موجز تنفيذي
1	أولاً – الغرض من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات
2	ثانياً – الغاية من الاستعراض
4	ثالثاً – تحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات
6	رابعاً – الاستنتاج

الملاحق

	الملحق الأول – الهيكلية السياسية
	الملحق الثاني – التطور المالي للصندوق
	الملحق الثالث – ركائز التمويل
	الملحق الرابع – إدارة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات – الأدوات

موجز تنفيذي

- 1- على النحو المبين في وثيقة التجديد الثاني عشر لمراد الصندوق: نموذج العمل والإطار المالي للفترة 2022-2024، ينفذ الصندوق سلسلة من الإصلاحات المالية لزيادة الدعم المقدم إلى المستفيدين منه إلى أقصى حد مع مواصلة تعزيز ملامحه المالية. وقد أدخل الصندوق تغييرات كثيرة على هيكلته المالية بما في ذلك خط أساس تجديد المراد المراد المستدام للإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، وسياسة كفاية رأس المال وإطار إدارة الأصول والخصوم.¹ وتتضمن المبادرات الرئيسية الجارية استكمال عملية التصنيف الائتماني، وتنقيح سياسة السيولة وإدخال إطار الاقتراض المتكامل. وسيكفل هذا الإطار القوي للإدارة المالية وإدارة المخاطر أن يظل الصندوق مؤسسة مستدامة قادرة على تأدية دور محفز بشكل متزايد في مجال التنمية العالمية، وأنه سيعزز قدرته على تأدية دور معاكس للاتجاهات الدورية للمقترضين منه.
- 2- وتشكل قدرة الصندوق على الالتزام، على النحو المبين في تقرير المراد المتاحة لعقد الالتزامات، مكوناً أساسياً في عملية التسيير الخاصة به وإطاره للإدارة المالية وإدارة المخاطر. وبما يتماشى مع اتفاقية إنشاء الصندوق، يضطلع المجلس التنفيذي بمسؤولية تحديد نسبة مراد الصندوق التي يتم الالتزام بها في أي سنة مالية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لجدوى الصندوق واستمرار عملياته.²
- 3- وتحدد المراد المتاحة لعقد الالتزامات بشكل أساسي أثناء عملية تجديد المراد، عندما يوافق الأعضاء على مستوى مستهدف لبرنامج القروض والمنح لدورة تجديد المراد ذات الصلة، مدعوماً بمستوى مستهدف لتجديد المراد. وحالما يُتفق على برنامج القروض والمنح المستهدف، يكون التقييم السنوي للمراد المتاحة لعقد الالتزامات بمثابة عملية رقابة رئيسية للإبلاغ بشفافية عن وضع المراد الفعلية أثناء الدورة. وتبلغ وثيقة المراد المتاحة لعقد الالتزامات، بصيغتها المعتمدة من جانب المجلس التنفيذي، عن أية انحرافات كبيرة عن التوقعات الأولية لتخفيف المخاطر الكامنة لتجاوز الالتزامات إذا لم ترد المراد في المستقبل، أو لضمان زيادته إلى أقصى حد إذا وردت مراد إضافية غير متوقعة.
- 4- وتستند المنهجية الحالية للمراد المتاحة لعقد الالتزامات إلى الأعمال التاريخية والملاحق المالية للصندوق وتركز في الأساس على القدرة على الالتزام لدعم عمليات جديدة على أساس توافر المراد في الوقت الحالي وتوقعات التدفقات النقدية في المستقبل، بحيث لا تنخفض سيولة الصندوق إلى ما دون متطلبات الحد الأدنى في غضون 40 سنة. والتغييرات المالية المذكورة أعلاه، ولا سيما الاعتماد المتوقع على زيادة الاقتراض من أنواع ومصادر مختلفة، تقتضي بطبيعة الحال تحديثاً للمنهجية المستخدمة لتحديد المراد المتاحة لعقد الالتزامات،³ وخاصة من خلال تقصير أفق التوقعات الحالي البالغ 40 سنة، لتقديم افتراضات دقيقة للتوقعات.
- 5- ويميز النهج المحدث لتحديد المراد المتاحة لعقد الالتزامات تمييزاً واضحاً بين القدرة التمويلية والقدرة على الالتزام. ويُقصد بالقدرة التمويلية المراد المتاحة على الأجل القصير للوفاء بالالتزامات التشغيلية القائمة (مثل صرف القروض والمنح المعتمدة وغير المصرفية أو خدمة الدين الحالية).
- 6- وفي حين أن القدرة التمويلية للصندوق تتحدد بشكل أساسي من خلال الحد الأدنى لمتطلبات السيولة الموضحة في التحديث المقترح لسياسة السيولة، فإن القدرة على الالتزام – بالرغم من اعتمادها هي الأخرى على مستويات السيولة – تتطلب تخطيطاً استراتيجياً ووظائف استراتيجية كآلية للرقابة بحيث يظل برنامج القروض والمنح مستقراً ومدعوماً بالقدرة التمويلية المتطورة للصندوق.

¹ انظر الوثيقة EB 2019/128/R.46.

² البند 2(ب) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق.

³ ترد الإجراءات والتعاريف الحالية في الوثيقة EB 2013/108/R.20.

- 7- وإجمالاً، تقدم منهجية الصندوق المحدثة لتحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات تمييزاً أكثر وضوحاً بين القدرة التمويلية والقدرة على الالتزام. ويتحقق ذلك من خلال نهج برامجي لموارده (أي الموارد الأساسية التقليدية والاقتراض)، بغاية نهائية تتمثل في ضمان التنفيذ المستدام لبرنامج القروض والمنح المعتمد في كل دورة من دورات تجديد الموارد، وتجنب مخاطر التعديلات غير المقررة وتجاوز الالتزام. وستوفر المنهجية المحدثة لتحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات المزيد من الشفافية بشأن القدرة التمويلية المتطورة ومصادر التمويل (المصادر الأساسية مقابل المصادر الخارجية).
- 8- وسيتمتع بتنسيق تنفيذ المنهجية الجديدة لتحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات مع توقيت الموافقة على التحديث المقترح لسياسة السيولة وإطار الاقتراض المتكامل وتنفيذهما، باعتبارهما ركيزتين رئيسيتين للموارد المتاحة لعقد الالتزامات. وبمجرد الموافقة على سياسة السيولة المحدثة وإطار الاقتراض المتكامل (المقررة في ديسمبر/كانون الأول 2020)، وبمراعاة فترة رصد مدتها 12 شهراً في عام 2021 للسياسات الأساسية، ستعتمد المنهجية الجديدة للموارد المتاحة لعقد الالتزامات اعتماداً تاماً لتحديد موافقات برنامج القروض والمنح للعام الأول من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.
- 9- وعلى هذا النحو، وبناء على افتراضات التمويل الحالية، فإن وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات المقرر تقديمها إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2020 لتحديد موافقات برنامج القروض والمنح لعام 2021 ستتبع المنهجية الحالية للموارد المتاحة لعقد الالتزامات لتجنب أي تعطيل لبرمجة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.
- 10- ويأتي هيكل هذه الوثيقة على النحو التالي: أولاً، تقدم موجزاً للغرض من تقرير الموارد المتاحة لعقد الالتزامات؛ وثانياً، توضح الهدف من الاستعراض (مكملاً بمعلومات ترد في الملحق الثاني عن خلفية المسار المالي للصندوق وتوضيح لمصادر الأموال واستخدامها)؛ وثالثاً، تقدم هيكل العملية المكونة من ثلاث خطوات لتقييم قدرة الصندوق على الالتزام. ويقدم الملحق الثالث تفاصيل داعمة بشأن الركيزتين الأساسيتين لإدارة الاستدامة المالية للصندوق – السيولة ورأس المال – وكيفية تنسيق تخطيط الموارد لدعم الموارد المتاحة لعقد الالتزامات على مدار آفاق زمنية مختلفة. وأخيراً، ترد الاستنتاجات في القسم رابعاً.

أولاً – الغرض من تقرير الموارد المتاحة لعقد الالتزامات

- 1- يتمثل الغرض الرئيسي من تقرير الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في العمل كأداة رقابة رئيسية لدعم التخطيط في أية دورة من دورات تجديد الموارد من خلال إعادة تقييم حالة القدرة التمويلية للصندوق (وضع السيولة) وقدرته على الالتزام (السيولة والتوقعات) للعام التالي والإبلاغ عنهما بشفافية. وتتمثل الغاية في تجنب، قدر الإمكان، إدخال أية تعديلات قد تعطل العمليات أثناء الدورة.
- 2- ويتطلب التعقيد المتنامي للملامح المالية للصندوق والروابط المتداخلة بين التمويل والعمليات تخطيطاً استراتيجياً للموارد والتنفيذ. وسيواصل الصندوق اتباع نهج برامجي لتنفيذ برنامج القروض والمنح المستهدف الذي اتفق عليه الأعضاء أثناء هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، وسيحرص على كسب، من خلال التقرير المحدث للموارد المتاحة لعقد الالتزامات، الموارد المتاحة وسيعدل مستوى الالتزامات الجديدة وفقاً لذلك إذا لزم الأمر.
- 3- ويستند إصلاح الهيكلية المالية الذي بدأه الصندوق في عام 2018 إلى عدة عناصر رئيسية ترمي إلى تعزيز إدارة المخاطر، وتخطيط رأس المال والاستخدام الفعال لمختلف أنواع التمويل. وتتضمن هذه العناصر ما يلي: (1) خط أساس تجديد الموارد المستدام؛ (2) إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون؛⁴ (3) نهج حصيل جديد للرفع المالي. وتتمثل الركائز الأساسية لهذا الإصلاح في سياسة كفاية رأس المال،⁵ وتحديث مقترح لسياسة السيولة⁶ وإطار الاقتراض المتكامل المقترح.⁷
- 4- وتخدم جميع الإصلاحات المالية الهدف النهائي المتمثل في زيادة التمويل المقدم إلى المستفيدين إلى أقصى حد، مع تجنب الإضرار بالسيولة و/أو رأس المال بما يتجاوز المسار المستدام.
- 5- وتتقارب عناصر الإصلاح عند تقييم قدرة الصندوق على الالتزام المستدام أو برنامج القروض والمنح، خلال أية دورة من دورات تجديد الموارد. ويسترشد المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح المتفق عليه مع الأعضاء بمستوى الطموح والأثر الإنمائي الذي يسعى الصندوق إلى تحقيقه ويمثل حداً أقصى وفقاً لتدفقات الموارد المقدر. ويفترض برنامج القروض والمنح المستهدف أنه سيتم الوصول إلى مستوى مستهدف لمساهمات تجديد الموارد، وستتحقق التدفقات العائدة وسيؤمن مستوى معين من الاقتراض خلال دورة تجديد الموارد. ويُحدد المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح وفقاً لنهج صارم يتوافق مع السياسات المالية التي وافق عليها المجلس التنفيذي ومعايير تشغيلية.
- 6- وبعد تحديد الهدف لمساهمات تجديد الموارد، والاتفاق على الاقتراض المطلوب وبرنامج القروض والمنح المستهدف خلال هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، ترصد الإدارة مستويات المساهمات وفعالية تجديد الموارد.⁸ وتُجرى أول عملية إعادة تقييم، أو نقطة تفتيش، لمستوى برنامج القروض والمنح بعد دورة تجديد الموارد بثمانية أشهر، استناداً إلى التجديد الفعلي مقارنة بالمستوى المستهدف، وتُقارن الاقتراض المؤمّن بمستوى الاقتراض المقرر للدورة.

⁴ انظر الوثيقة EB 2019/128/R.44.

⁵ انظر الوثيقة EB 2019/128/R/43.

⁶ انظر الوثيقة EB 2019/128/R.47.

⁷ انظر الوثيقة IFAD12/1/R.6، التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: التوجهات الاستراتيجية.

⁸ يبدأ نفاذ مفعول تجديد الموارد عندما تودع وثائق المساهمة أو المدفوعات المسددة بمجموع إجمالي يعادل 50 في المائة على الأقل من التعهدات التي أرسلها الرئيس إلى الأعضاء، بعد اعتماد قرار التجديد بستة أشهر.

ثانياً – الغاية من الاستعراض

7- تتماشى مبادئ المنهجية الجديدة للموارد المتاحة لعقد الالتزامات مع الغاية النهائية المتمثلة في ضمان الاستدامة المالية للصندوق على الأجل الطويل من خلال الإدارة الفعالة لموارده. ويتطلب تحقيق هذه الغاية ضمان تحقيق الأهداف التالية:

- (1) توجيه مساهمات الجهات المانحة إلى المستفيدين الأكثر احتياجاً، وذلك بشكل رئيسي في صورة التمويل بالمنح؛
- (2) الاستخدام الأمثل للاقتراض كمصدر إضافي للتمويل، يُدار برشد لتجنب أية خسائر استثنائية لرأس المال الصندوق، مع تطبيق مرونة كافية لمواصلة العمل كعامل معاكس للاتجاهات الدورية؛
- (3) استخدام موارد التمويل بأقصى قدر من الشفافية لخدمة الالتزامات السابقة والانخراط في عمليات مستقبلية، والاهتمام بالقدرة التمويلية على الأجل القصير والقدرة على الالتزام على الأجل الطويل وتخفيف مخاطر تجاوز الالتزام.

8- وبالإضافة إلى ذلك، نُقح النهج الحالي لتحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات من أجل تحقيق غايات أقرب وعملية أكثر: (1) المواءمة مع الإصلاحات المالية الجديدة التي تم إدخالها مؤخراً وتنفيذها بشكل متسق؛ (2) التغلب على أوجه القصور في النهج الحالي الذي بدأ في عام 2013؛ (3) تحقيق التوازن بين العناصر البرمجية والتمويلية للعمليات.

المواءمة مع الإصلاحات المالية الجديدة

9- في ضوء هيكلته المالية الأخذ في التطور وإدخال الاقتراض كمصدر للتمويل بالإضافة إلى مساهمات الأعضاء، بدأ الصندوق في الانتقال إلى استراتيجية أكثر دينامية للوصول بالموارد إلى مستوياتها المثلى التي تراعي هيكلته المالية الهجينة. ويمثل الاقتراض الآن نسبة متزايدة من موارد الصندوق ويعد عنصراً بالغ الأهمية لضمان الاستدامة المالية لمستويات العمليات المبرمجة. ويشتمل النهج الجديد المقترح للموارد المتاحة لعقد الالتزامات صراحة على جميع العناصر الجديدة للملامح المالية للصندوق على النحو الموصوف في الملحق الأول.

10- ويتضمن النهج الجديد المقترح لقياس وتحديد موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات التحسينات الرئيسية التالية التي أُدخلت مؤخراً على الهيكلية المالية للصندوق:

- (1) يضمن خط أساس تجديد الموارد المستدام ألا تتجاوز النفقات غير القابلة للاسترداد (تكاليف التشغيل، والمنح، بما في ذلك منح إطار القدرة على تحمل الديون) المساهمات في كل دورة تجديد موارد.

(2) نهج جديد لإدارة السيولة

إن الإدارة، إذ تدرك الاتجاه المتناقض في وضع السيولة في المنظمة، تقترح نهجاً جديداً لإدارة السيولة. ويستلزم ذلك الانتقال من توقعات السيولة التي تستند إلى التدفقات النقدية المستقبلية على مدار 40 سنة إلى إدارة السيولة التي تركز على الأجل القصير (وضع سيولة فعال أو نهج بشأن الرصيد لضمان القدرة على الصرف والوفاء بالالتزامات القائمة).

(3) نهج جديدة لإدارة رأس المال

في ديسمبر/كانون الأول 2019، اعتمد الصندوق سياسة جديدة لكفاية رأس المال. وأرست الموافقة على السياسة الأساس لعملية إدارة رأس المال في الصندوق، ووسمت نقطة البداية لتكامل رأس المال مع السياسات المالية الاستراتيجية الأخرى، ولا سيما سياسة السيولة. وستستخدم تدابير كفاية رأس

المال بشكل أساسي لتحديد القدرة على الالتزام على الأجلين المتوسط والطويل كأداة تكميلية مثلى لإدارة السيولة (على الأجلين القصير والطويل).

(4) الاعتراف بالاقتراض كمكون رئيسي لتوفير الموارد

كما يتضح أيضا في سيناريوهات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التي يشملها نموذج العمل والإطار المالي للفترة 2022-2024،⁹ يُتوقع أن يؤدي الاقتراض دورا أكبر بمرور الوقت لتنفيذ برنامج القروض والمنح المستهدف،¹⁰ ولذا ينبغي الاعتراف به صراحة. وكجزء من إطار الاقتراض المتكامل المقترح، سيقدم الصندوق خطة تمويل سنوية على أن يوافق عليها المجلس التنفيذي. وتُقدم خطة التمويل لتوفير المزيد من الشفافية فيما يتعلق بوضع الاقتراض القائم والاحتياجات المحدثة من الاقتراض، والملاح المالية ذات الصلة.

التحسينات المدخلة في النهج الحالي

11- يركز النهج الحالي للموارد المتاحة لعقد الالتزامات بشكل حصري على التوقعات طويلة الأجل وبشكل غير متناسب على الموافقات الجديدة، مع إيلاء قدر أقل من الاعتبار إلى الالتزامات المالية القائمة. ويعرّض هذا الأمر الصندوق لمخاطر تجاوز الالتزام ويضع المزيد من الضغوط على الاحتياجات المستقبلية لتأمين التمويل في السنوات اللاحقة، وكذلك على السيولة على الأجل القصير.

12- وبالتالي، فإن المنهجية الجديدة المقترحة للموارد المتاحة لعقد الالتزامات تربط القدرة على الالتزام في المستقبل بالنسبة لبرنامج القروض والمنح الجديد بالقدرة التمويلية الحالية، بما بضمن تمويل الالتزامات القائمة كشرط مسبق.

- **القدرة التمويلية للصندوق** هي القدرة على الوفاء بالالتزامات القائمة الفورية من خلال رصيد الموارد المتاحة (وضع السيولة). وخلال فترة قصيرة، سيُكفل هذا الأمر من خلال احترام الحد الأدنى لمتطلبات السيولة، وسيضمن تنفيذ خط أساس تجديد الموارد المستدام عدم تآكل السيولة كما كان في الماضي. ولا تعتمد القدرة التمويلية إلا على مصادر التمويل القائمة. وتعتمد على وجه الخصوص على العائدات المحصلة لبرامج الاقتراض.

- **قدرة الصندوق على الالتزام** هي القدرة على الموافقة على قروض ومنح جديدة لصرفها على مدار سنوات متعددة. وتتناسب القدرة على الالتزام مع التغييرات في القدرة التمويلية، مع مراعاة الالتزامات المالية والتشغيلية السابقة والجديدة. كما أن القدرة على الالتزام سيدعمها تقييم لتوافر رأس المال لفترة التخطيط (على الأقل دورتان من دورات تجديد الموارد) بما يتماشى مع سياسة كفاية رأس المال.

وستستند القدرة على الالتزام إلى توقعات حصة للموارد. وسيُعرض الاقتراض المدرج لتقييم القدرة على الالتزام بشكل صريح في خطة تمويل سنوية، سيوافق عليها المجلس التنفيذي كجزء من تقرير الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. وستوضح خطة التمويل أيضا مستوى الاقتراض الجديد اللازم لاستدامة برنامج القروض والمنح المستهدف والحالة المحدثة لمستوى الاقتراض واحتمالية تأمين الصندوق لهذا المستوى من الاقتراض.

تحقيق التوازن بين الجوانب البرمجية والتمويلية للعمليات

13- على مدار العقد الماضي، أصبح الصندوق مؤسسة إنمائية أكثر تعقيدا وتطورا من حيث الجوانب التشغيلية والمالية على حد سواء. ويشهد هيكله كمؤسسة تمويل إنمائي، فيما يتعلق بمصادر التمويل واستخداماته، تطورا

⁹ IFAD12/2(R)/R.2

¹⁰ تتراوح الاحتياجات الجديدة المتوقعة من الاقتراض للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بين 1 مليار دولار أمريكي و1.375 مليار دولار أمريكي.

تدرجياً بمرور الوقت. ويُتوقع أن يؤدي الاقتراض دوراً أكبر بمرور الوقت لتنفيذ برنامج القروض والمنح المستهدف. والالتزامات المتعلقة باستخدام الموارد الأساسية وتعزيز التركيز على مهمة الصندوق لمساعدة الفئات الأشد فقراً تتطلب اهتماماً وثيقاً بتخطيط أنواع مختلفة من الموارد.

14- وهناك مفاضلة معترف بها بين الحاجة إلى ضمان التخطيط القوي على الأجل الطويل والتوافر المسبق لكامل الموارد المطلوبة لتحقيق برنامج القروض والمنح المستهدف الجديد. وسيكفل التطبيق والتنفيذ المنسقان لأطر السياسة المالية الجديدة إدارة موارد الصندوق وفق نهج برامجي قوي.

15- وبدمج منهجية الموارد المتاحة لعقد الالتزامات مع الهيكلية المالية الجديدة، وامتثالاً للسياسات والأطر الجديدة، سيستند النهج البرامجي لإدارة الموارد إلى مبادئ التنفيذ التالية:

- (1) تعزيز تخطيط ورصد الموارد المتاحة على الأجل القصير مقابل الالتزامات الفورية، مع ضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل لدعم الالتزامات الجديدة؛
- (2) توسيع نطاق تعريف الموارد ليغطي التغييرات في رأس المال القابل للتخصيص والمناخ كمقياس رئيسي لتحديد النمو في الميزانية العمومية للصندوق، بما في ذلك الاقتراض؛
- (3) تحديد الأهمية المتزايدة للاقتراض كمصدر تمويل منتظم، والسماح بالتخطيط والرصد السليمين للديون.

ثالثاً – تحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات

16- تمشياً مع المبادئ المبينة أعلاه، ستحدد الإدارة قواعد تحديد الأولويات لتنفيذ المنهجية الجديدة للموارد المتاحة لعقد الالتزامات على أساس عملية قياس تتكون من ثلاث خطوات، على النحو التالي:

(1) أولاً، **السيولة المتاحة (رصيد السيولة)**. لن تُستخدم سوى مصادر التمويل المتاحة لتقييم القدرة التمويلية. ويعني ذلك أنه لن يُنظر إلا في العائدات التي تم تحصيلها من المساهمات أو الاقتراض الحالي.

وستعمل متطلبات السيولة والمعدلات الحصيفة الموضوعية بموجب سياسة السيولة كمقاييس مرجعية رئيسية للاستهداف والحفاظ على القدرة التمويلية، لضمان صرف سلس للعمليات على النحو المقرر.

(2) وثانياً، **تقييم التدفق النقدي والرسملة (التوقعات)**. لتحديد قدرة الصندوق على الالتزام في شكل الحجم المستقبلي لبرنامج القروض والمنح، ستوقع الإدارة سيناريو حالة أساسية للتدفقات النقدية، بما في ذلك افتراضات لجميع المتغيرات، مثل مساهمات التجديد، وصروفات القروض والمنح، ونمو النفقات الإدارية، والتدفقات العائدة والاقتراض المقرر. وترد في الجدول I التدفقات النقدية المختلفة المتوقعة في النموذج، بينما يقدم الملحق الثاني المزيد من التفاصيل عن مصدر التمويل واستخدام الأموال.

الجدول 1

التدفقات النقدية الرئيسية	التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
تحصيل مساهمات الجهات المانحة والمساهمات المتعلقة بإطار القدرة على تحمل الديون	صروفات لمنح إطار القدرة على تحمل الديون والمنح العادية	
التدفقات العائدة من القروض	الصروفات على القروض	
عائد الاستثمار	النفقات الإدارية	
سحوبات الدين	خدمة الدين	

ويقسم الغرض من هذه الخطوة إلى شقين: أولاً، ستتيح التوقعات تقييمات للتغيرات في مستويات السيولة امتثالاً للمتطلبات الجديدة؛ وثانياً، ستتضمن هذه التوقعات الاستخدام المتوقع لرأس المال بحيث يظل رأس المال القابل للتخصيص دائماً ضمن المستويات المقبولة، وفقاً لسياسة كفاية رأس المال وعلى النحو المتفق عليه مع المجلس التنفيذي.

(3) وثالثاً، **توافر الموارد غير الأساسية**. لدعم القدرة التمويلية والقدرة الجديدة على الالتزام، أي المستوى الجديد لبرنامج القروض والمنح الذي وافق عليه الأعضاء لأية دورة من دورات تجديد الموارد، ستقوم الإدارة بتقييم مبلغ الاقتراض المتوقع والمطلوب بناء على هدف تجديد الموارد المتفق عليه (أي **الاحتياجات من الاقتراض**). وسيُعاد تقييم هذا المبلغ بشكل دوري بما يتماشى مع التدفقات النقدية الفعلية المحدثة والتوقعات المحدثة لجميع التدفقات المالية التي تؤثر على الصندوق. وتُعرف **الفجوة التمويلية** بأنها الفرق بين الاحتياجات المحدثة من الاقتراض ومستوى الاقتراض المؤمن للدورة.

وكممارسة شائعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ستشمل المنهجية الجديدة المقترحة للموارد المتاحة لعقد الالتزامات خطة تمويل لتوفير المزيد من الشفافية بشأن حالة الاحتياجات القائمة والمستقبلية من الاقتراض (انظر الجدول 2). وستعمل خطة التمويل على تفعيل نشاط الاقتراض في الصندوق، مع التمييز بين الرصيد والتدفق باستخدام المقاييس الرئيسية التالية:

- (أ) **الاقتراض القائم/المؤمن**: الاقتراض المسحوب بالفعل أو قرض أو مرفق ملتزم بهما يكون للصندوق حق تعاقدى على السحب منهما في المستقبل.
- (ب) **الاقتراض المقرر**: الاقتراض المقرر تأمينه في حالة وجود دليل على الالتزام في شكل خطاب نوايا أو اتفاقية إطارية.
- (ج) **الاقتراض الجديد**. اقتراض إضافي متوقع ولكن غير مدرج في تقرير الموارد المتاحة لعقد الالتزامات للعام التالي في حالة عدم اليقين بشأن القدرة على تأمينه.

الجدول 2
خطة تمويل توضيحية

عينة من خطة تمويل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق – المبالغ المدرجة للأغراض التوضيحية فقط						
المتنبأ به			الفعلي			
الاقتراض الإجمالي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	2024	2023	2022			ديسمبر/كانون الأول 2021
			الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	
						بداية فترة الفجوة التمويلية (الاحتياجات من الاقتراض) – (الاقتراض الملزم به)
						الاقتراض القائم/المؤمن
						الاقتراض المقرر
						الاقتراض الجديد
						الاقتراض المستحق (جميع دورات تجديد الموارد)

- 17- وستبلغ الإدارة المجلس التنفيذي عن حالة الاقتراض المؤمن ومبلغ الاقتراض الجديد المطلوب. وإذا كان ثمة دليل واضح في نهاية السنة الثانية من دورة تجديد الموارد، على أنه لا يُتوقع تحقق الاقتراض الجديد قبل نهاية الدورة ولا يمكن تعويضه بتدفقات أخرى من الموارد، ستقوم الإدارة على الفور بإبلاغ المجلس التنفيذي بضرورة تعديل القدرة على الالتزام والقدرة التمويلية وفقا لذلك من خلال الموارد المتاحة لعقد الالتزامات.
- 18- ولضمان أن تتخذ الإدارة إجراءات تسيير جيدة بشأن القوة المالية للصندوق على الأجل من المتوسط إلى الطويل، ستشمل المنهجية الجديدة للموارد المتاحة لعقد الالتزامات توقعات مالية مماثلة لتلك المبينة في النهج الحالي، وتتضمن توقعات مفصلا للتدفقات النقدية الواردة من الاقتراض في قسم مخصص.
- 19- وستقيّم القدرة التمويلية للصندوق بشكل دوري من خلال اختبار القدرة على تحمل الضغوط بغية تحديد مواطن ضعف معينة قد تؤثر على وضعه التمويلي. وسيضمن إجراء اختبار القدرة على تحمل الضغوط تحليلا للحساسية وسيناريوهات لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط وسيجرى مرة على الأقل كل عام لرصد الكيفية التي قد تؤثر بها التغييرات في البيئة أو في استراتيجية الصندوق على التدابير السائدة للسيولة ورأس المال وتحديد ما إذا كانت هذه التدابير لا تزال ملائمة.
- 20- ويقدم الملحق الثاني معلومات أساسية عن التوجهات الرئيسية في الملامح المالية للصندوق منذ التجديد السابع للموارد وتطور مصادر التمويل واستخدامات الأموال؛ ويقدم الملحق الثالث أيضا ركائز التمويل التي تدعم قدرة الصندوق التمويلية وقدرته على الالتزام (السيولة ورأس المال)، ويتضمن الملحق الرابع الأدوات الرئيسية بمكونات وآفاق زمنية مختلفة لدعم التخطيط المالي للموارد المتاحة لعقد الالتزامات.

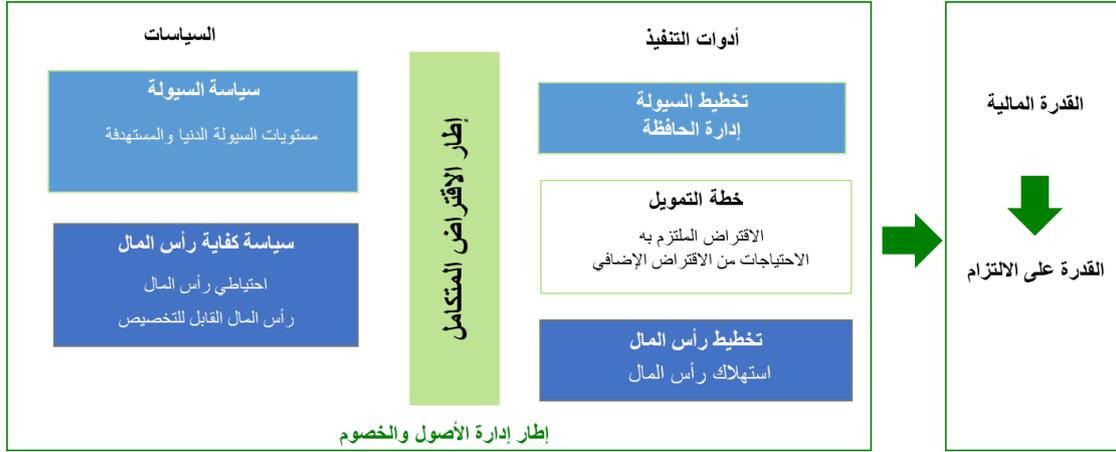
رابعا - الاستنتاج

- 21- تلتزم الإدارة بتنفيذ برنامج القروض والمنح المستهدف المتفق عليه مع أعضائها في بداية كل دورة من دورات تجديد الموارد. وستعمل المنهجية المحسنة للموارد المتاحة لعقد الالتزامات كأداة رقابة رئيسية في تقديم استعراض منتظم للمحددات الرئيسية لقدرة الصندوق على الالتزام، بما في ذلك توافر الاقتراض وتدفقات الموارد الصافية الأخرى. وستدعم الإدارة الأنشطة للحافظة وتخطيط البرامج التشغيل الفعال والمستدام ماليا لبرنامج القروض والمنح، وتجنب الحاجة إلى إدخال تعديلات كبيرة بين الدورات وتعزيز القدرة على التنبؤ.
- 22- ويقدم النهج الجديد المقدم لتحديد موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات اقتراحا جديدا لتحديث المبادئ ومعايير التشغيل. ويراعي النهج الجديد إصلاحات الهيكلية المالية المعتمدة مؤخرا أو التي ستتم الموافقة عليها في المستقبل القريب، ولا سيما سياسة كفاية رأس المال، والنهج الجديد لإدارة السيولة وإطار الاقتراض

المتكامل. ويستفيد هذا النهج أيضا من الخبرات المكتسبة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك القيود المتزايدة – خاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل وتوافر التمويل بشكل موثوق وفعال من حيث التكلفة وفي التوقيت المناسب.

23- وسيستمر عرض وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في نهاية كل سنة تقويمية بهدف تحديد الحد الأقصى لمستوى برنامج القروض والمنح للسنة التالية، بغاية نهائية تتمثل في ضمان التخطيط السلس نحو برنامج القروض والمنح المتفق عليه لكل دورة من دورات تجديد الموارد. وستُدرج خطة التمويل في وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات حتى يتسنى للأعضاء تقييم التقدم المحرز نحو تأمين الاقتراض اللازم لدورة تجديد الموارد.

الهيكلية السياساتية



التطور المالي للصندوق، ومصادر الأموال واستخداماتها

التوجهات المالية الرئيسية

1- تمكّن الصندوق منذ تأسيسه من تعبئة الموارد لتنفيذ ولايته الفريد لمساعدة فقراء الريف، والمساهمة في الحد من الفقر الريفي، والعمل ضمن إطار استراتيجي واضح وتحقيق أثر كبير. وعبر سنوات من العمليات، عدّل الصندوق نهجه لمساعدة البلدان المتلقية استجابة لتطور مشهد التنمية الريفية والظروف الاقتصادية العامة. وفي صميم ولايته ونموذج عمله، يتعين تنقيح قدرة الصندوق التمويلية وتعزيزها بشكل مستمر لضمان تخصيص الموارد بطريقة مستدامة.

2- واستجابة لتوقعات الجهات المانحة واحتياجات المقترضين، عدّل الصندوق مساره المالي تدريجياً نتيجة لمحركين رئيسيين:

(1) **زيادة الالتزامات.** لوضع سياق لتطور الملامح المالية للصندوق المذكور أعلاه، شهد برنامج القروض والمنح في الصندوق نمواً كبيراً من 2 مليار دولار أمريكي في التجديد السابع لموارد الصندوق إلى 3.5 مليار دولار أمريكي في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 75 في المائة.¹¹

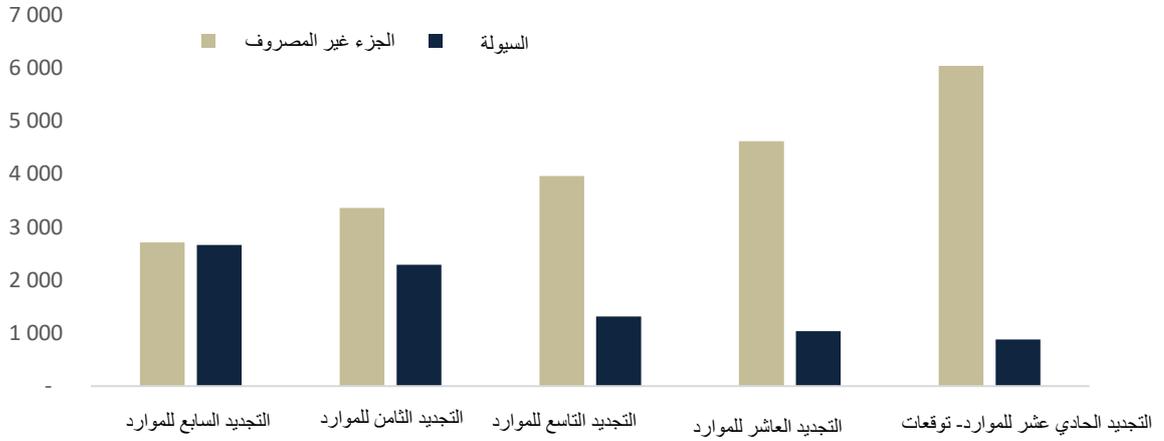
ويقدر برنامج القروض والمنح التراكمي للفترة من التجديد السابع إلى التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بمبلغ 14.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف مبلغ مساهمات الجهات المانحة (أو 4.6 مليار دولار أمريكي).

كما أسفر الالتزام بهذا التمويل الطموح، إلى جانب تنفيذ تدابير الكفاءة التشغيلية الناجحة الأخرى، عن مبلغ صرف تقديري تراكمي يبلغ حوالي 10 مليارات دولار أمريكي للفترة من التجديد السابع إلى التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وعلى الرغم من هذا المبلغ المثير للإعجاب لتخصيص برنامج القروض والمنح، من المتوقع أن تصل حافطة الصندوق الحالية غير المصروفة إلى حوالي 6 مليارات دولار أمريكي بحلول نهاية التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويمثل ذلك ستة أضعاف وضع السيولة التقديري في نهاية دورة التجديد هذه مقارنة بمستويات مماثلة في التجديد السابع لموارد الصندوق (انظر الشكل 1).

¹¹ من المهم ملاحظة أنه عند اعتماد النسخة الأخيرة من تقرير الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، كان من المتوقع أن يظل مستوى برنامج القروض والمنح عند حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي وألا يصل إلى 3.3 مليار دولار أمريكي إلا في التجديد الخامس عشر لموارد الصندوق عندما تصل المساهمات العادية المقدرّة إلى حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي.

الشكل 1

تطور الجزء غير المصروف (أو الالتزامات غير المصروفة) مقابل وضع السيولة

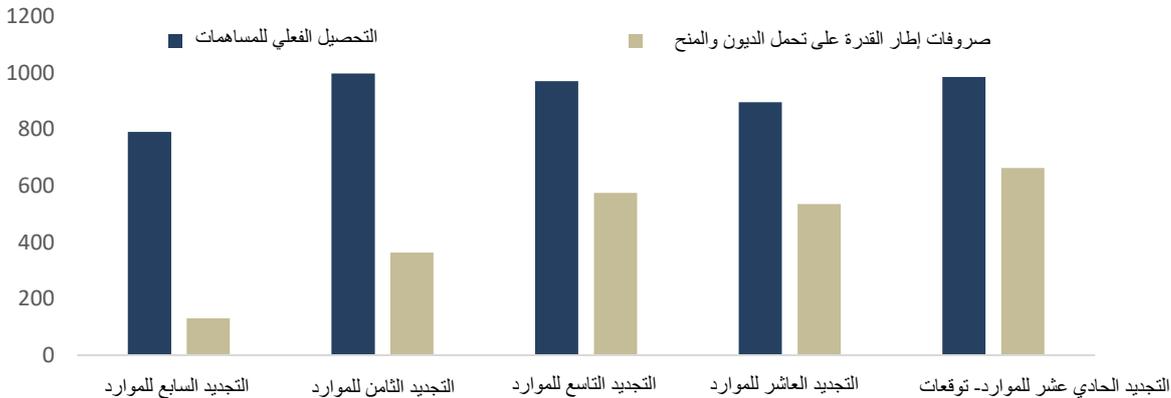


(2) **التمويل بالمنح.** يتمثل التغيير الثاني الأكثر أهمية والذي شهده الصندوق في الزيادة في التمويل بالمنح منذ بداية إطار القدرة على تحمل الديون الذي اعتمده الصندوق في عام 2007. وقد قدم تمويل إطار القدرة على تحمل الديون مساعدة كبيرة للبلدان الأشد ضعفا واحتياجا والتي في صميم مهمة الصندوق؛ ومع ذلك، أدى تقديم المنح مقابل القروض إلى تقليل التدفقات المستقبلية المحتملة.

وتمشيا مع الموارد المخصصة للأنشطة الممولة بالمنح، مثلت صروفات المنح حوالي 6.5 في المائة من صروفات الصندوق قبل التجديد السابع للموارد. ومنذ إدخال إطار القدرة على تحمل الديون، بلغت النفقات المتعلقة بالإطار والمنح 17 في المائة من متوسط إجمالي الصروفات. وفيما يتعلق بالتحصيل الفعلي، شكلت صروفات المنح في التجديد السابع للموارد الصندوق حوالي 15 في المائة من المساهمات الفعلية، وارتفعت إلى ما يُقدر بنسبة 65 في المائة في التجديد الحادي عشر للموارد

الشكل 2

تطور صرف المنح (المنح العادية ومنح إطار القدرة على تحمل الديون) مقارنة بالتحصيل الفعال

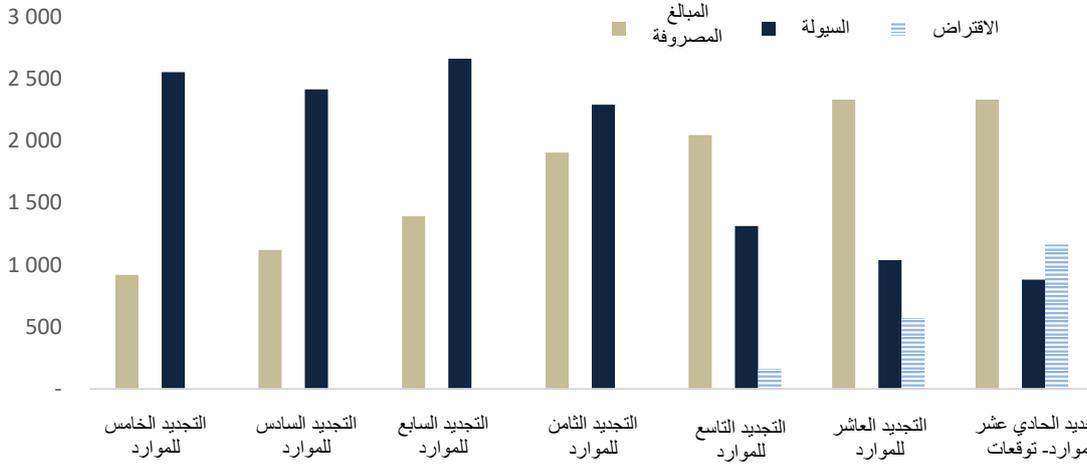


3- وتمثل أحد العناصر الرئيسية التي تحدد تحول الهيكلية المالية للصندوق في إدخال الاقتراض كمصدر تمويل مكمل للمساهمات والموارد الأساسية الأخرى، أي التدفقات العائدة من القروض. وكما هو موضح في الشكل 3 أدناه، كانت السيولة في التجديد السابع للموارد الصندوق ضعف مستوى التدفقات الخارجة، ولكن في التجديد

التاسع لموارد الصندوق، كانت السيولة أقل من الالتزامات، وانخفضت في الدورات اللاحقة في ظل الاعتماد بشكل أكبر على الموارد المقترضة لتمويل التعهدات الملتمزم بها.

الشكل 3

تطور وضع السيولة والاقتراض مقابل الصروفات



4- وشجع التوجهان أعلاه على إجراء عدة إصلاحات لإعادة معايرة النموذج المالي للصندوق ونموذج عمله. وأكد تقريران مستقلان مهمان ضرورة تعزيز الإدارة المالية وإدارة المخاطر في المؤسسة: التقييم المؤسسي للهيكيلية المالية للصندوق الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في منتصف عام 2018 والتقييم المستقل الخارجي لإدارة المخاطر المالية في الصندوق في النصف الثاني من عام 2018.

5- وإدراكا للتحول المطلوب، شرعت الإدارة في تحديث السياسات القائمة وبناء إطار جديد لتعزيز ملامحها المالية.

6- وخلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بدأ الصندوق في تنفيذ الأنشطة في إطار خارطة الطريق المالية. ويعد إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، وسياسة كفاية رأس المال، وإطار إدارة الأصول والخصوم، والنهج الجديد لإدارة السيولة كلها أدوات جديدة تهدف إلى الحفاظ على قدرة الصندوق على الالتزام واستدامته المالية. وخلال فترة التجديد الثاني عشر لموارده، سيواصل الصندوق تنفيذ الإجراءات المتفق عليها لتحويل الإطار المالي الذي سيشكل عنصرا بالغ الأهمية لتحقيق طموح توسيع أثر الصندوق.

7- وسوف تُستكمل عملية توطيد التحول في الصندوق بتحسينين ماليين رئيسيين: استكمال عملية التصنيف الائتماني للصندوق؛ وتنفيذ إطار الاقتراض المتكامل. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر إطار السداد المعجل والسداد المبكر الطوعي أداة جديدة لتعزيز قدرة الصندوق على الالتزام. ومن شأن تحسين ملامح الإدارة المالية وإدارة المخاطر في الصندوق أن يعزز قدرته على استيعاب الخسائر والقيام بدور معاكس للاتجاهات الدورية. وسيطلب ذلك بذل جهود متضافرة من قبل الإدارة والدول الأعضاء لجعل الصندوق مؤسسة تمويل إنمائي قوية ومستدامة ماليا.

8- وتتمثل الغاية النهائية لهذه السياسات في تمكين الصندوق من الوفاء بولايته على نحو أفضل من خلال التشغيل الفعال والمستدام ماليا لبرنامج القروض والمنح الخاص به. وحتى الآن، انصبَّ تركيز القدرة التمويلية للصندوق بشكل أساسي على السيولة. وبإدخال الاقتراض، أصبحت الحاجة إلى نهج نشط وشمولي لإدارة المخاطر ضرورية لضمان استدامة المؤسسة. ولذا، ينتقل الصندوق إلى هيكيلية مالية أكثر تطورا تركز على الركائز الأساسية لكفاية رأس المال والسيولة.

- 9- وعلى الرغم من أن الرفع المالي يساعد على زيادة برنامج القروض والمنح الخاص بالصندوق إلى مستويات تتجاوز ما كان ليتحقق لو اعتمد فقط على المساهمات العادية، فإن حجم الرفع المالي محدود في نهاية المطاف، إذ أن القوة المالية لأية مؤسسة مالية تُقِيم في ضوء مستوى رأس مالها وبالتالي قدرتها على استيعاب خسائر محتملة من العمليات.
- 10- ويخدم استمرار عمليات المؤسسة أفضل المصالح للبلدان المانحة والمستفيدة على حد سواء. وتهتم البلدان المانحة بتحسين استخدام مساهماتها العادية، بينما تعتمد الدول المستفيدة على تمويل المؤسسة لتمويل البرامج والمشروعات للوصول إلى السكان الأشد فقرا في المناطق الريفية.
- 11- ويكتسي توافر الموارد لدعم مهمة الصندوق بأهمية قصوى ويجب أن يعتمد على سلسلة من التدابير والتعاريف الواضحة حتى يتسنى قياس تطور القدرة التمويلية كمياً وإبلاغ الأعضاء عنه في الوقت المناسب وبطريقة شفافة.
- 12- وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم ملاحظة التطور في مصادر التمويل في الصندوق واستخداماته.

مصدر التمويل

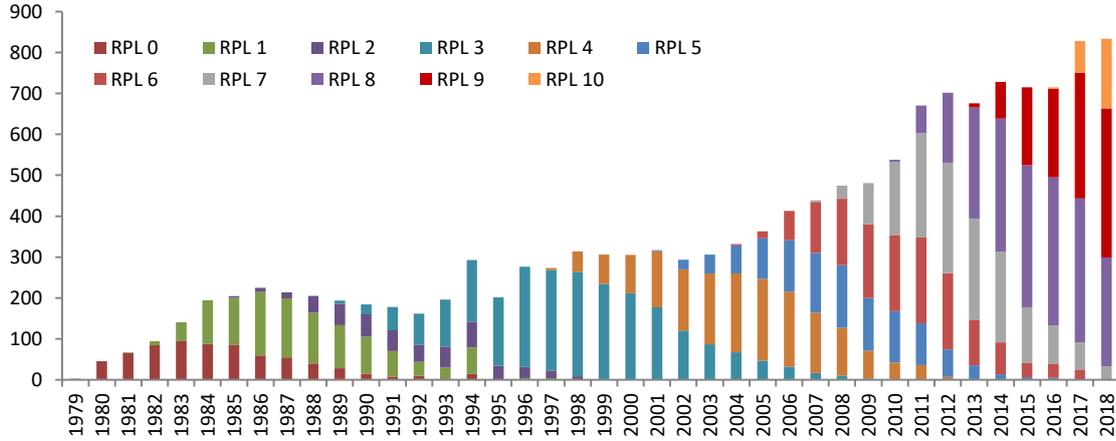
- 13- منذ إنشاء الصندوق، شكّلت مساهمات الجهات المانحة مصدر التمويل الأساسي. ولكن هناك مصدران واسع النطاق للتمويل الذي يحتاجه الصندوق لكي يفي بالتزاماته التمويلية.
- 14- **الموارد الأساسية.** ارتكزت الهيكلية المالية للصندوق في البداية على مساهمات تجديد الموارد واستُكملت بعد ذلك بمصادر تمويل أخرى غير قابلة للاسترداد، ولا سيما التدفقات العائدة من القروض.
- تظل مساهمات تجديد الموارد أساس التمويل لعمليات الصندوق وقد استقرت منذ التجديد السابع لموارد الصندوق في نطاق يتراوح بين 1 مليار دولار أمريكي و1.5 مليار دولار أمريكي.
 - زادت مدفوعات أصل المبلغ من الجهات المقترضة (أو التدفقات الائتمانية العائدة) زيادة كبيرة وهي تشكل الآن ثاني أكبر مصدر للتمويل، إذ تمثل حوالي 788 مليون دولار أمريكي في التجديد العاشر لموارد الصندوق مقابل 562 مليون دولار أمريكي في التجديد السابع لموارد الصندوق بزيادة قدرها 40 في المائة تقريباً. ومن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فصاعداً، من المتوقع أن تكون التدفقات العائدة أكبر مصدر للتمويل.
 - تشكل رسوم الفوائد على القروض أيضاً مصدراً هاماً للتمويل في الصندوق، إذ تبلغ في المتوسط 20 في المائة تقريباً من التدفقات العائدة من القروض من خلال تجديد الموارد.
 - يعتبر عائد استثمارات الخزانة ضئيلاً لا يُذكر ولا يشكل عنصراً رئيسياً في القدرة التمويلية للصندوق، ويُعزى ذلك إلى زيادة تفادي المخاطر – القرار بعدم تعريض الصندوق لمخاطر غير أساسية من قبيل مخاطر الأسواق – وبيئة سوق صعبة لتوليد عوائد على الاستثمارات المتحفظة.
- 15- **الموارد الخارجية.** زادت ارتباطات الصندوق المعلقة، أو القروض والمنح غير المصروفة، منذ التجديد السابع لموارد الصندوق وهي تعتبر كبيرة. ومنذ التجديد التاسع لموارد الصندوق، أصبح الاقتراض جزءاً لا يتجزأ من موارد الصندوق. وبالنسبة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، يقدر بأن الاقتراض سيوفر ما يقرب من 35 في المائة من التمويل، مقارنة بتحصيلات المساهمات التي تقل عن 30 في المائة، وهو ما يمثل المصدر الثالث فقط.
- 16- ومن المهم ملاحظة أنه تم تمويل جزء من التزامات الصندوق بالطرق التالية:
- **تخصيص الموارد غير المستخدمة.** احتفظ الصندوق في الماضي بمستوى عالٍ من السيولة. وتم تمويل جزء من الزيادة التدريجية في الالتزامات منذ التجديد السابع لموارد الصندوق، مع بقاء المساهمات

مستقرة، من خلال وضع السيولة الكبير في الماضي. وفي حين كان وضع السيولة في بداية التجديد السابع لموارد الصندوق قدره حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي مقابل صروفات قدرها 1.4 مليار دولار أمريكي، فإنه كان زهاء مليار دولار أمريكي في بداية التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مقابل صروفات تقديرية قدرها 2.3 مليار دولار أمريكي.

- **صرف الموارد في البداية.** إن استنفاد رأس المال (أو السيولة الزائدة) ليس هو التفسير الوحيد للزيادة الكبيرة في الموارد. وتمشيا مع النهج القائم لتوقعات التدفقات النقدية، فقد تم دعم نموذج عمل الصندوق جزئياً من خلال تركيز صرف الموارد المستقبلية في البداية للالتزام بعمليات جديدة بسبب فجوة الصرف الطبيعية في العمليات.

الشكل 4

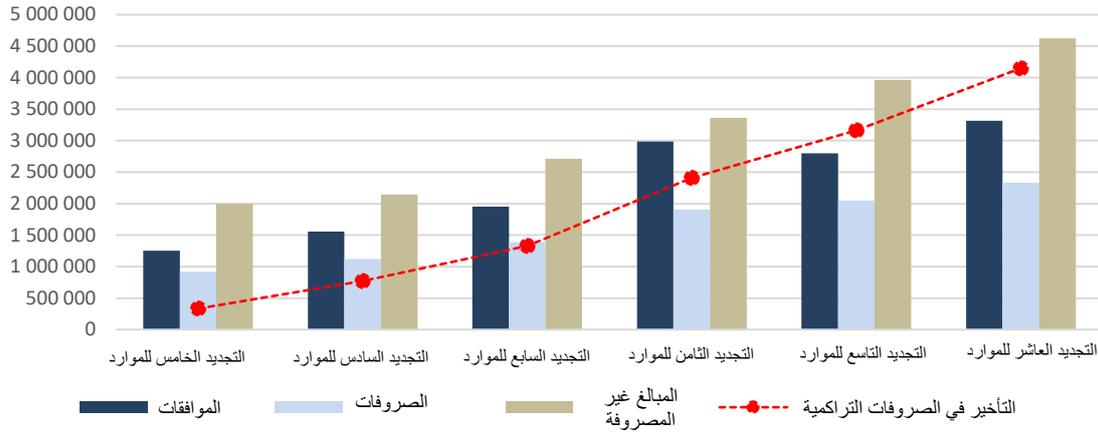
التأخير في الصروفات (الصروفات السنوية بحسب دورة تجديد الموارد)



17- ويُعرّف التأخير في الصروفات بأنه الوقت الذي ينقضي منذ الموافقة على عملية جديدة إلى صرف الأموال الخاصة بها. وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى ثلاث دورات ونصف من دورات تجديد الموارد لصرف كل أموال العمليات التي تمت الموافقة عليها من تجديد واحد للموارد. وفي الواقع، ظل الجزء الخاص بصرف الالتزام في أية عملية تجديد موارد مستقراً عند 30 في المائة في المتوسط منذ التجديد السابع لموارد الصندوق. ويُقدر تأخير الصرف التراكمي من التجديد الخامس إلى التجديد العاشر لموارد الصندوق بمبلغ 4.1 مليار دولار أمريكي (أو 90 في المائة من الحصة غير المصروفة في نهاية التجديد العاشر لموارد الصندوق).

الشكل 5

تأخير الصرف التراكمي والزيادة في الجزء غير المصروف



18- تدابير جديدة مقترحة لتوسيع القدرة على الالتزام. قام الصندوق في السنوات الأخيرة باستكشاف طرق أخرى لتوسيع القدرة على الالتزام، بما في ذلك ما يلي:

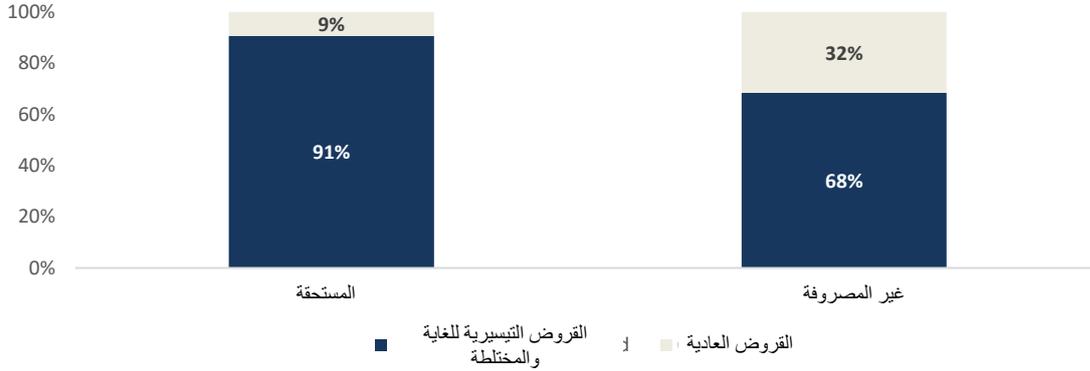
- إدخال بند السداد المعجل في اتفاقيات التمويل للسماح لبعض الجهات المقترضة بتسريع سداد القروض التيسيرية المستحقة في حالة استيفاء شروط محددة. وسيبدأ نفاذ هذا الشرط أثناء التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح إطار تكميلي للسماح للصندوق، قبل التجديد الثاني عشر للموارد وما بعده، بتقديم حوافز مالية إلى البلدان الأعضاء المؤهلة والجديرة بالانتماء والمستعدة أن تسدد مبكراً وبشكل طوعي قروضها المستحقة التي حصلوا عليها بشروط تيسيرية للغاية. ويعد هذا البند قياسياً في المؤسسات المالية الدولية النظيرة ومن شأن إدخاله في التجديد الثاني عشر للموارد أن يسمح للصندوق بمواصلة مواءمة ممارساته مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى.
- اتجه الصندوق في السنوات الأخيرة نحو نهج أكثر فعالية لإدارة الحافطة. ويشمل ذلك رصد وإدارة الالتزامات غير المسحوبة، والأموال غير المستخدمة، والقروض منتهية الصلاحية والمشروعات المؤهلة للإلغاء.

استخدام الموارد

- 19- القروض التيسيرية. بالنظر إلى مهمة الصندوق، تتقاسم حافطة القروض في الصندوق بعض الخصائص مع حوافز قروض المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ويتميز دفتر قروض الصندوق بشكل أساسي بالتيسيرية، إذ تتكون 91 في المائة من الحافطة من قروض تيسيرية للغاية وقروض مختلطة.
- 20- ومع ذلك، سيتغير الاتجاه في الحافطة تدريجياً، نظراً لتكوين حافطة القروض غير المصروفة، بقروض تيسيرية للغاية بنسبة 68 في المائة وقروض عادية بنسبة 32 في المائة. ويعد ذلك أيضاً تأكيداً على الحاجة إلى الاقتراض للتمكين من صرف الجزء غير المصروف من القروض غير التيسيرية للغاية.

الشكل 6

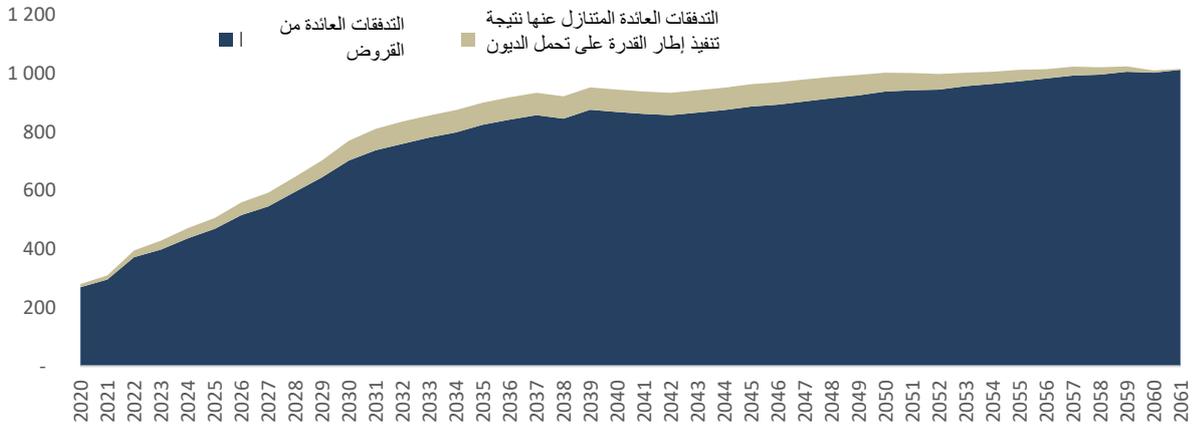
توزيع الحافطة المستحقة مقابل الحافطة غير المصروفة (بالنسبة المئوية)



21- **المنح.** نجد جزءاً من تفسير الشروط الأقل تيسيرية للغاية في المستقبل في تغير الظروف الاقتصادية لبعض البلدان المتلقية في الصندوق المؤهلة لتلقي المنح فقط. ومنذ بدء العمل بإطار القدرة على تحمل الديون، التزم الصندوق بمبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي على أمل أن يقوم الأعضاء بتعويض هذا المبلغ في المستقبل بتسديدات تتجاوز الموارد الأساسية. وكان لغياب هذه التسديدات أثر كبير على أنماط التدفقات النقدية. والأهم من ذلك أن الأثر المالي لاعتماد إطار القدرة على تحمل الديون في عام 2007 انقسم إلى شقين: أولاً، أدى إلى تركيز صرف موارد الصندوق في البداية على أن تعوضها تحصيلات المساهمات في دورات تجديد الموارد في المستقبل؛ وثانياً، أدى إلى تقليل التدفقات العائدة الائتمانية المستقبلية للحفاظ على القدرة على الالتزام.

الشكل 7

التدفقات العائدة المتنازل عنها نتيجة تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون

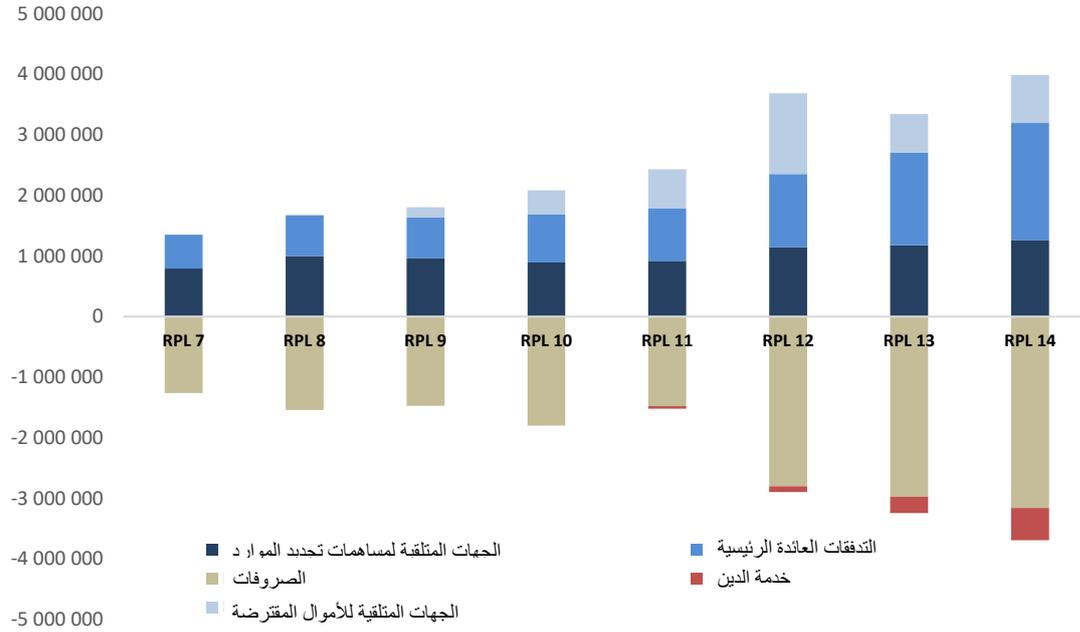


22- وفي النهاية، يعد الحفاظ على قدرة الصندوق على التمويل بالمنح الحافز لإعادة النظر في إطار التمويل طويل الأجل. ومن الأهمية بمكان تذكر أنه حتى لا يتآكل رأسمال الصندوق وتضعف قدرته التمويلية، يجب أن يقتصر مصدر التمويل بالمنح على صافي مساهمات تجديد الموارد.

23- وباختصار، وكما هو موضح في الشكل 8، من المتوقع أن تشهد مصادر الصندوق واستخداماته للموارد نمواً كبيراً في دورة تجديد الموارد القادمة بفضل البرامج الطموحة السابقة والتصميم على مواصلة مساعدة البلدان المتلقية بنفس المستويات التي كانت قائمة في آخر دورتين من دورات تجديد الموارد.

الشكل 8

مصادر أموال الصندوق واستخداماتها (تقديرات)



ركائز التمويل

السيولة

- 1- انخفض مستوى السيولة في المؤسسة بشكل مطرد على مدار العقد الماضي بسبب أهداف التشغيل الطموحة. وإدراكا لهذا الاتجاه، قدمت الإدارة في ديسمبر/كانون الأول 2019 نهج سياسة السيولة الجديدة في الصندوق (EB 2019/128/R.47) للتكيف مع الملامح المالية الناشئة. ويدعو النهج الجديد إلى مستويات إضافية من السيولة بهدف منقح يتناسب مع برنامج القروض والمنح الطموح وما يترتب على ذلك من تزايد حجم القروض والمنح التي تمت الموافقة عليها وغير المصروفة، والتي تمثل نحو 70 في المائة من الحافطة المصروفة.
- 2- وبشكل أدق، يمكن إيجاز نهج السيولة الجديد في مبدئين عريضين: أولاً، يجب أن تظل مستويات السيولة دائماً أعلى من الالتزامات السنوية بحيث تُغطى مشاركة الصندوق مع البلدان المتلقية على الأجل القصير؛ وثانياً، يجب على الصندوق أن يضع احتياطات للسيولة لاستيعاب أية صدمة محتملة وضمان الوفاء بالالتزامات على الأجل المتوسط.
- 3- ومن المهم أيضاً ملاحظة أن الحاجة إلى زيادة السيولة شرط مسبق لضمان توافر مصادر تمويل متنوعة في المستقبل تكمل الموارد الأساسية. ونظراً لأن الصندوق يعتمد بشكل أكبر على الجهات المقرضة لتمويل برامجه، تضطلع هذه الجهات بعمليات صارمة للعناية الواجبة لتقييم الملامح المالية للصندوق، التي تعتمد بشكل رئيسي على الرسمة والسيولة. ومن شأن الحصول على تصنيف ائتماني أن يوفر رأياً خارجياً حسن السمعة عن وضع الصندوق لدى الجهات المقرضة، مما يمكن الصندوق من توسيع مصادر تمويله.
- 4- ولضمان الحفاظ على السيولة، سيتم إدخال نهج قصير الأجل لتحديد الحد الأدنى من السيولة لضمان تغطية الالتزامات لمدة 12 شهراً بدون مصدر تمويل إضافي. وسيحمي ذلك الصندوق من أي انقطاع في أنشطته الأساسية من خلال ضمان الصروفات السنوية على النحو المقرر.
- 5- وفي الوقت نفسه، ستعمل السيولة المستهدفة لخدمة أنشطة الاقتراض وتقييم السيناريوهات المحتملة لتجنب الفجوات التمويلية الناجمة عن نقص السيولة والحفاظ على أموال كافية للتغلب على فترات الضغوط.
- 6- والسيولة هي مقياس يرتبط بتوافر الموارد للوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها. وستوفر إدارة السيولة احتياطياً لإعادة معايرة القدرة التمويلية والقدرة على الالتزام من أجل إعادة توجيه مسار الاستدامة المالية للصندوق في أي وقت.
- 7- وتعد كفاية رأس المال (الملاءة) والسيولة عنصرين متكاملين، ولا يحل أحدهما محل الآخر، وكلاهما مطلوبان لضمان بقاء الصندوق ووفائه بمهمته على الأجل القصير والمتوسط والطويل.

رأس المال

- 8- ثمة مصدران رئيسيان لرأس المال لأية مؤسسة تمويل إنمائي: (1) مساهمات الأعضاء؛ (2) توليد رأس المال الداخلي (صافي العائد). ويعتمد التركيز على مصدر على حساب آخر على طبيعة واستراتيجية كل مؤسسة. وبالنظر إلى طبيعة الصندوق في تقديم القروض التيسيرية والمنح في المقام الأول، فإن قدرته على توليد رأس المال الداخلي محدودة، وبالتالي يجب الاعتراف بحرص رأس المال باعتبارها المورد المقيد الرئيسي، ويجب أن يكون مبدأ الحفاظ على رأس المال (تقليل الخسائر إلى أدنى حد) عنصراً رئيسياً في استراتيجيته المالية إلى جانب الحفاظ على ضخ مساهمات رأسمالية جديدة من الأعضاء.
- 9- ووفقاً لسياسة كفاية رأس المال في الصندوق التي وافق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019، فإن رأس المال القابل للتخصيص هو المقياس الرئيسي لتقييم استخدام رأس المال في الصندوق

وتوافر الموارد لدعم العمليات المستقبلية. ويُقترح رأس المال القابل للتخصيص كإجراء رئيسي لتقييم استخدام رأس المال في الصندوق وتوافر الموارد لدعم الالتزامات المستقبلية.

10- ولتحديد ديناميات رأس المال القابل للتخصيص، من الضروري تقييم التغييرات في إجمالي رأس المال الأولي والمتاح، أو إجمالي حصص رأس المال ناقص المساهمات والسندات الإذنية المستحقة زائد مخصصات لخسائر القروض. والمقياس الرئيسي الثاني لتقييم رأس المال القابل للتخصيص هو إجمالي الموارد المطلوبة، أو إجمالي المتطلبات من رأس المال بالنظر إلى تعرض الصندوق لمخاطر (المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، وتعديلات القيمة العادلة وما إلى ذلك). وأخيراً، وفقاً للسياسة، يجب الحفاظ على احتياطي (في شكل نسبة مئوية من رأس المال الأولي المتاح) للتغلب على أية أحداث ضغوط مستمرة غير متوقعة لا تستوعبها تدابير رأس المال الاقتصادي. كما يمكن أن يؤدي الاحتياطي دوراً معاكساً للاتجاهات الدورية.

11- وتعتبر كفاية رأس المال مؤشراً أساسياً يقيس قدرة الصندوق على استيعاب الخسائر المحتملة الناشئة عن عملياته. وهي تقارن مستوى رأس المال المتاح برأس المال المطلوب لتعويض الخسائر المحتملة.

12- وتعتمد عملية تخطيط رأس المال على الميزانية العمومية المتوقعة للصندوق، التي تُحدد على أساس افتراضات تهدف إلى التعبير عن الرؤية الأكثر دقة لاستراتيجية الصندوق طويلة الأجل وذخيرة عملياته. وفي ضوء ما سبق، وبالنظر إلى الطبيعة طويلة الأجل لعمليات الصندوق، يجب استعراض الافتراضات التي تقوم عليها هذه التقديرات بشكل دوري للتأكد من إمكانية إجراء تصحيحات في الوقت المناسب لتجنب انتهاك الحدود المالية التي وضعها المجلس التنفيذي.

13- وعلى الأجل المتوسط، ستُحدد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات على أساس المسار المتوقع لرأس مال الصندوق القابل للتخصيص وامتثاله لمبدأ خط أساس تجديد الموارد المستدام، وهو ما سيسهم في الحفاظ على رأس مال الصندوق. وبالنظر إلى طبيعة الصندوق في تقديم القروض التيسيرية والمنح، فإن رأس المال هو المورد المقيد الرئيسي للصندوق، ويجب أن يكون مبدأ الحفاظ على رأس المال (لتقليل الخسائر إلى أدنى حد) عنصراً رئيسياً في استراتيجيته المالية مع الحفاظ على مساهمات الأعضاء العادية.

14- وتتمثل العناصر الرئيسية للحفاظ على رأس مال الصندوق فيما يلي:

- **خط أساس تجديد الموارد المستدام.** ينبغي أن تغطي جميع سيناريوهات تجديد الموارد المتوقعة العناصر التالية على أقل تقدير: (1) استرداد تدفقات أصول القروض العائدة الرئيسية المنتازل عنها، من التزامات إطار القدرة على تحمل الديون المعتمد المستحقة خلال دورة تجديد الموارد، في الوقت المناسب؛ (2) التمويل المسبق للالتزامات الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون؛ (3) برنامج المنح العادية؛ (4) النفقات التشغيلية. ولن يكون لدى الصندوق أموال جديدة للتصدي للمخاطر التي تنطوي عليها عمليات الإقراض الجديدة إلا إذا تجاوز تجديد الموارد مجموع هذه المبالغ.
- **الموارد المقترضة.** سيراعي التخطيط المالي في الصندوق القدرة على تغطية خدمة الدين بالنظر إلى الآثار المتعلقة بالسيولة والملاءة والمخاطر الأخرى ذات الصلة. ويجب ألا تتسبب تكلفة الاقتراض في تآكل رأس مال الصندوق أو توليد متطلبات إضافية من مساهمات الأعضاء.
- **النفقات التشغيلية.** سيؤثر تحقيق أمثل تكاليف تشغيلية على حصص رأس مال الصندوق. وأية خطة إدارة لزيادة الكفاءة التشغيلية ستحسن نسب رأس المال، في حين أن أية زيادة في التكاليف ستؤثر سلباً على نسب رأس المال. وينبغي أن تتضمن التوقعات المالية أي افتراض مادي يؤثر على سلوك التكاليف التشغيلية للصندوق.

إدارة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات – الأدوات

النهج	أفق التخطيط	الهدف	المتغيرات الرئيسية
متطلبات السيولة على الأجل القصير	12 شهرا 24 شهرا	قدرة الأصول السائلة على تغطية الالتزامات المالية قصيرة الأجل (على النحو المبين في سياسة السيولة في الصندوق)	التدفقات الداخلة قصيرة الأجل: المساهمات، والتدفقات العائدة من القروض، وعائد الاستثمار، وتحصيل الاقتراض الملتزم به التدفقات الخارجة قصيرة الأجل: صروفات القروض والمنح، والنفقات الإدارية، وخدمة الدين، وتدفقات خارجة أخرى
تخطيط السيولة على الأجل الطويل	من دورة إلى ثلاث من دورات تجديد الموارد	تقييم قدرة الأصول السائلة المتوقعة على تغطية الالتزامات المالية على الأفق المتوقع طويل الأجل (الموارد المتاحة لعقد الالتزامات كأداة رقابية)	التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة: التدفقات الداخلة المتوقعة طويلة الأجل والتدفقات الخارجة من الموارد الأساسية خطة التمويل: يجب أن يُعطي تحديد الاحتياجات الجديدة من الاقتراض من خلال دمج الاقتراض المقرر والاقتراض الجديد
تخطيط رأس المال	من دورة إلى خمس من دورات تجديد الموارد	تقييم قدرة الصندوق على تحمل المخاطر ¹² (على النحو المبين في سياسة كفاية رأس المال)	خط أساس تجديد الموارد المستدام: تغطية المساهمات لجميع النفقات غير القابلة للاسترداد على أقل تقدير (المنح العادية ومنح إطار القدرة على تحمل الديون والنفقات التشغيلية) استهلاك رأس المال المتوقع: مشتق من الميزانية العمومية المتوقعة والمواقف الملتزم بها من خارج الميزانية، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى تفاعل أحجام الإقراض، وشروط الإقراض (التيسيرية) والبلد المعرض للمخاطر (التصنيف)

¹² حجم المخاطر التي يستطيع الصندوق تحملها، وتُحدد كدالة لرأس المال المتاح مقابل الخسائر المحتملة الناشئة عن العمليات المتعلقة بالتنمية.